

جدول (١٩) : إجمالي الدين العام الخارجي

(مليون دولار)

يونيو-٠٩	يونيو-١٠	يونيو-١١	يونيو-١٢	يونيو-١٣	يونيو-١٤	يونيو-١٥	مارس-١٦
٣١,٥٣١	٣٣,٦٩٤	٣٤,٩٠٦	٣٤,٣٨٥	٤٣,٢٣٣	٤٦,٠٦٧	٤٨,٠٦٣	٥٣,٤٤٥
(٧.٠)	(٦.٩)	(٣.٦)	(١.٥)	(٢٥.٧)	(٦.٦)	(٤.٣)	(٣٤.١)
٢٥,٨١٨	٢٦,٢٤٩	٢٧,٠٩٢	٢٥,٥٩٤	٢٨,٤٩٠	٢٩,٠٥٤	٢٥,٧٠٧	٢٤,٤٦٨
(١٩.٣)	(١.٧)	(٣.٢)	(٥.٥)	(١١.٣)	(٢.٠)	(١١.٥)	(١.٨)
١,٩٢٦	٣,٠٨٠	٢,٨٢١	٢,٩٠١	٥,١٥٩	٦,٠٨٥	٤,٩٣٨	٣,٥١٤
٢٣,٨٩٢	٢٣,١٧٠	٢٤,٢٧١	٢٢,٦٩٤	٢٣,٣٣١	٢٢,٩٦٩	٢٠,٧٧٠	٢٠,٩٥٤
٥,٧١٣	٧,٤٤٥	٧,٨١٤	٨,٧٩٠	١٤,٧٤٤	١٧,٠١٣	٢٢,٣٥٦	٢٨,٩٧٧
(٥٣.٤)	(٣٠.٣)	(٥.٠)	(١٢.٥)	(٦٧.٧)	(١٥.٤)	(٣١.٤)	(٨٣.٣)
٢١٢	١,٢٦٠	١,٥٠٠	٢,٦١٢	٩,٠٦٤	١١,٠٠٥	١٦,٣١٨	٢٠,٧٥٩
١,٧٩٧	١,٩٦٤	١,٧٢٥	١,٦٢٤	١,٦٠٠	١,٥٤٤	٢,٣٨٧	٣,٨١١
٣,٧٠٥	٤,٢٢١	٤,٥٨٩	٤,٥٥٤	٤,٠٨٠	٤,٤٦٤	٣,٦٥١	٤,٤٠٨
ملاحظات							
١٦.٩	١٥.٩	١٥.٢	١٢.٥	١٦.٤	١٥.٧	١٥.٠	١٧.١
١٣.٨	١٢.٤	١١.٨	٩.٣	١٠.٨	٩.٩	٨.٠	٧.٨
٣.١	٣.٥	٣.٤	٣.٢	٥.٦	٥.٨	٧.٠	٩.٣
٦٤.٤	٧١.٠	٧١.٤	٧٤.٨	٨٧.٩	١٠٥.٥	١٠٨.٦	٦٨٦.١
١٨.١	٢٢.١	٢٢.٤	٢٥.٦	٣٤.١	٣٦.٩	٤٦.٥	٥٤.٢
٦.٨	٨.٨	٧.٩	٨.٥	١٦.٣	٧.٩	٥.٤	١٢.٨
٦.٨	٨.٤	١٠.٤	١٨.٧	٤٧.٢	٢١.٩	١٢.٨	٤١.٣
٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٢	٠.٥	٠.٥
٥.٣	٤.٥	٤.٥	٤.٥	٤.٥	٤.٣	٨.٥	٩.١
٦.٢	٥.٥	٥.٧	٦.٣	٦.٣	٧.٣	١٢.٧	١٣.٩
٤١٨.٦	٣٩٩.٢	٤١٣.٦	٣٨٧.٧	٤٧٥.٣	٥٠٦.٤	٥٢٨.٤	٥٤٩.٣

الدين الحكومي
وهيكل الدينونية

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري

١/ شهد الدين الخارجي الحكومي انخفاض يقدر بنحو ١.٢ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٦ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٥، وذلك كنتيجة أساسية لسداد سند دولاري بقيمة ١.٢٥ مليار دولار والذي قد تم إصداره في ٢٠٠٥.

٢/ طبقاً لتصنيف ومنهجية البنك المركزي المصري، والذي يقوم بشطب مديونيات نادي باريس المباشرة وغير المباشرة المستحقة على الجهات الحكومية طبقاً لتواريخ إعادة الجدولة الى العالم الخارجي، في حين تقوم الجهات الحكومية بشطب هذه المديونيات من سجلاتها فور سداد المقابل المحلي الى البنك المركزي طبقاً لجدول السداد الأصلي (والذي يسبق تواريخ إعادة الجدولة)

٣/ قام البنك المركزي المصري بإعادة توييب مبلغ ٤.٣ مليار دولار الى المديونية الخارجية للقطاع الحكومي- دون تأثير على جملة الدين الخارجي- الا ان البنك المركزي لم يظهر هذا التعديل الا اعتباراً من شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨.

٤/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بمراجعة السلسلة الزمنية للنتائج المحلي الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وفقاً للتعديلات الاقتصادية للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي ساعدت نتائجه في تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمي. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدري بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه في ضوء الأداء الفعلي لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥.